المسمى والجمهور والتصويت الحكومي قضايا تثير الجدل بها

الخلافات تهدد .. جلسة «اللجان» ودعوات للتهدئة

الغانم: أتمنى أن تكون مثمرة وننتهي من انتخاب أعضاء اللجان لتبدأ عجلة التشريع بالدوران

- الدعوة خاصة لأن الجلسة الافتتاحية هي أساسا كانت كذلك وليست «عادية»

مرزوق الغانم

مجلس الأمة

- لا تستكمل بنود جلسة خاصة إلا بأخرى مثلها ويفترض ألا يكون هذا موضوعا خلافيًا

- في الفترة الماضية لم يسمح بدخول الجمهور إلا في الجلسات التي حضرها صاحب السمو أو ولي العهد
- رئيس السن هو المسؤول عن الجلسة الافتتاحية وجزاه الله خيراً عن كل ما قام به
- أعلن تعاوني إلى أبعد حد دون تهاون في تطبيق اللائحة والدستور وسوف نسير وفق الإجراءات اللائحية

بدر الداهوم

صالح المطيري

- لن أرد على الإساءات ولن يزيدني هذا إلا عزًّا ورفعة بأن أتسلح بأخلاق الكويتيين وسأظل كذلك
- أدعو الشعب إلى مراقبة الجلسة لمعرفة من يغلب المصلحة العامة ومن يريد الدخول في متاهات
- أنا متفائل وسننتهي من اللجان وتبدأ عجلة التشريع والرقابة في الدوران ونحقق الطموحات

- الداهوم : أدعو الشعب الكويتي لعدم حضور جلسة مجلس الأمة تغليباً للحكمة
- لا نبتغي افتعال مشاكل ولا نريد لأحد أن يدخل من هذا الباب على الشعب الكويتي
- صالح المطيري: أتمنى أن تصوت الحكومة في انتخابات اللجان للنواب المهنيين
- 5 نواب يتقدمون باقتراح بقانون بتعديل اللائحة الداخلية للمجلس فيما يخص تصويت الوزراء

بينما يعود مجلس الأمة إلى الانعقاد بجلسة خاصة اليوم لتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة ، يدور جدلاً واسعاً حول عدة قضايا خاصة بالجلسة أولها دعوة الجمهور لحضورها ، وثانيها مسمى الجلسة بخاصة أو عادية ، وثالثها أصوات الحكومة في انتخابات اللجان .

في هذا الإطار أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن أمله في أن تكون الجلسة الخاصة اليوم مثمرة تتشكل فيها اللجان الدائمة والمؤقتة، حتى تبدأ عجلة التشريع والرقابة في الدوران لتحقيق طموحات الشعب الكويتي.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس» أتمنى أن تكون جلسة اليوم مثمرة تتشكل فيها اللجان الدائمة والمؤقتة وبالتالي يستكمل مكتب المجلس أركانه وتبدأ بعدها الجلسات العادية».

وبشأن جلسة اليوم الخاصة أوضح الغانم أن الدعوة للجلسة كانت خاصة لأن الجلسة الافتتاحية هي أساسًا جلسة خاصة وليست عادية، مبينًا أنه لو كانت هذه الجلسة استكمالاً لجلسة عادية لكان الاستكمال يوم الأربعاء الماضي في حال لو أن الجلسة الافتتاحية جلسة عادية.

وأضاف الغانم أن « الجلسة الافتتاحية جلسة خاصة بطبيعتها أو بجدول أعمالها، وبالتالي فإن استكمال جدول أعمالها لا يكون إلا في جلسة خاصة وهذا ما قمت به في الدعوة لجلسة اليوم وفق المادة (72) من اللائحة الداخلية، بالإضافة إلى بندين وهما القسم الدستوري لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد العلي ، وتأبين العم عبد العزيز الشايع والشيخ ناصر الصباح ومن ثم نستكمل بنود انتخابات اللجان الدائمة والمؤقتة».

وأشار الغانم إلى أن « من ينظر للجلسة على أنها استكمال فهي استكمال لجدول أعمال الجلسة الخاصة، ولا تستكمل بنود جلسة خاصة إلا بجلسة خاصة، ويفترض ألا يكون هذا موضوعًا خلافيًا لأن من يريد أن يطرح شيئًا في جلسة عادية فهي قادمة وليس بها أي مشكلة».

وفيما يخص حضور الجمهور للجلسات، أوضح الغانم أنه منذ بدء جائحة كورونا وصلت كتب كثيرة من وزارة الصحة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة وقطاع الصحة العامة تتطلب اشتراطات معينة لعقد الجلسات، وقام المجلس منذ بدء الجائحة باتخاذ عدة إجراءات منها عدم حضور الجمهور.

وأضاف الغانم « لمن يسأل ويقول إن الجمهور حضر في الجلسة الماضية والآن يتم منعه، أقول له إنه خلال الفترة الماضية لم يسمح بدخول الجمهور إلا في الجلسات التي حضرها سمو أمير البلاد أو سمو ولي العهد، وكان ذلك في جلسة القسم وجلسة تنصيب سمو ولي العهد، وما عدا ذلك من جلسات لم يكن هناك حضور للجمهور حفاظًا على سلامتهم وسلامة الموجودين».

وقال الغانم إن «رئيس السن هو المسؤول عن الجلسة الافتتاحية وجزاه الله خيرًا عن كل ما قام به، فأنا أصبحت رئيسًا في تلك الجلسة والآن هذه الجلسة تحت مسؤوليتي، فالأمر ليس عنادًا أو محاولة الدخول في إشكالات، بل إن الأمور واضحة أنها جلسة خاصة وفقًا للائحة الداخلية».

وجدد الغانم تأكيده على تعاونه إلى أبعد حد دون تهاون في تطبيق اللائحة والدستور، مبينًا أن جلسة الغد الخاصة سوف تسير وفق الإجراءات اللائحية.

وذكر الغانم أن عدم حضور الجمهور من صلاحيات الرئيس فهو من يحددها وفقًا للمصلحة العامة، بناء على كتب من وزير الصحة وكتب سابقة من رئيس مجلس الوزراء وقطاع الصحة العامة وهي ليست استبعادًا لأي مواطن، حيث سيعود المواطنون والجماهير لحضور الجلسات بعد انتهاء الجائحة.

وقال الغانم « لست أنا من أدخل الجماهير في الجلسة الماضية، وفي كل الجلسات التي ترأستها لم يكن هناك جمهور».

وذكر الغانم أنه « لن أرد على الإساءات وسبحان الله كلما أقول لن أرد على الإساءات تزيد الإساءات من البعض، لكن لن يزيدني هذا إلا عزًا ورفعة بأن أتسلح بأخلاق الكويتيين وسأظل كذلك».

ودعا الغانم الشعب الكويتي إلى مراقبة جلسة الغد لمعرفة من يغلب المصلحة العامة على الخاصة ومن يريد الدخول في متاهات وأتون خلافات شخصية لن تنفع البلاد والعباد.

وفي ختام تصريحه قال الغانم « أسأل الله أن يهدي الجميع وأن تكون جلسة اليوم مثمرة، وبغض النظر عما يقال فأنا متفائل وسننتهي من اللجان وتبدأ عجلة التشريع والرقابة في الدوران ونحقق ما نستطيع تحقيقه من طموحات الشعب الكويتي الذي أوصلنا إلى قاعة عبد الله السالم لنحقق طموحاته لا لننشغل بخلافات شخصية لن تسمن ولن تغني من جوع».

من جهته دعا النائب الدكتور بدر الداهوم الشعب الكويتي لعدم حضور جلسة مجلس الأمة اليوم ، مؤكداً ان هذه الدعوة جاءت تغليباً للحكمة بعد أن أبلغه رئيس حرس مجلس الأمة بأنه تلقى أوامر بعدم السماح للجمهور بحضور الجلسة.

وقال الداهوم في تصريح صحافي «لا نريد افتعال مشاكل ولا نريد لأحد أن يدخل من هذا الباب على الشعب الكويتي، وتغليباً للمصلحة العامة أدعو الشعب الكويتي لعدم حضور الجلسة».

بدوره أكد النائب الدكتور صالح المطيري ضرورة التعاون بين الجميع في جلسة المجلس اليوم من أجل اختيار النواب ذوي الاختصاص في اللجان البرلمانية وعدم إقصائهم .

وقال المطيري : نحن أمام منعطف خطير فالوضع يحتم التعاون مع الجميع ورفع مستوى المهنية للسلطتين، ورسالتي إلى الشعب الكويتي هي انه يجب تفعيل الرقابة الشعبية والمشاركة الفعالة في مراقبة أداء النواب، لا سيما ونحن أمام جلسة مهمة يتم فيها انتخاب أعضاء اللجان.

وذكر ان الرسالة الثانية إلى النواب وهي انه يجب التعاون من أجل الوصول إلى بر الأمان، فلا نريد إقصاء أي مجموعة بل نريد الاختيار الصحيح المهني واشد على يد النواب بأن يكون هناك نقاش للوصول إلى اتفاق كامل ونأمل ان يكون الاختيار انعكاسا لما قرره الشعب وضرورة تواجد المختصين باللجان .

وأفاد المطيري ان من المهم ان يعي رئيس المجلس اننا في مرحلة مهمة وأنا على يقين انه يعي ذلك جيدا، ويجب عليه التقيد باللوائح ونحن نمد يد التعاون لمن يتقيد بها.

وأضاف أوجه رسالة إلى الحكومة بأن تكون أصوات وزرائها موجهة للنواب المهنيين الذين يريدون العمل، فنحن لا نريد ما حصل في مجلس 2016 أن يتكرر في هذا المجلس، خصوصا موضوع عدم اكتمال النصاب في الاجتماعات.

على صعيد متصل أعلن خمسة نواب عن تقديمهم اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب د. عبدالعزيز الصقعبي وفايز الجمهور وأسامة الشاهين والصيفي الصيفي وشعيب المويزري، بعدم جواز مشاركة الوزراء على التصويت في المسائل المتصلة بالاختصاص الرقابي لمجلس الأمة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (1) نصها الآتي:

«ولا يجوز للوزراء المشاركة في التصويت في المسائل المتصلة بالسؤال والاستجواب وطرح الثقة وطرح موضوع عام للمناقشة وعدم إمكان التعاون أو في أي اختصاص رقابي آخر».

مادة ثانية

على رئيس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

يحتاج البرلمان إلى نصوص تشريعية توفر له البيئة المناسبة للقيام بالأعمال البرلمانية على أكمل وجه، ومنذ صدور قانون اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ومضي فصول تشريعية عديدة عليه، تجلى لنا أن هذا القانون تشوبه بعض العيوب، وتظهر فيه بعض النواقص، ما أثر سلبا على العمل التشريعي والرقابي على وجه الخصوص في مجلس الأمة، لذلك جاء هذا المشروع لتعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، لسد النواقص وتلافي العيوب.

فقد أضيفت إلى نص المادة (1) فقرة ذكر فيها عدم جواز مشاركة الوزراء على التصويت في المسائل المتصلة بالاختصاص الرقابي لمجلس الأمة، كقرار إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية والقانونية، أو رفعه من جدول الأعمال، وكذلك الأمر بالنسبة إلى باقي الأدوات الرقابية كالأسئلة البرلمانية ولجان التحقيق، والعلة من هذا التعديل تلافي تعارض المصالح بين الحكومة ورقابة مجلس الأمة على أعمالها، وهذا التعديل ينسجم مع نصوص الدستور التي منعت تعارض المصالح في أكثر من نص، وكذلك الدستور بالمادة (17) منه فوض مجلس الأمة في وضع أصول الأدوات الرقابية، ولا شك أن هذا التعديل يدخل من ضمن أصول الأدوات الرقابية.

جانب من الجمهور الذي حضر الجلسة الافتتاحية